التقرير السنوي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية
لسنة 2021 حول النفاذ إلى المعلومة

يقدم هذا التقرير لمحة حول نشاط الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2021 في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة طبقا لما تقتضيه أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وتسعى الهيئة في هذا الإطار إلى تفعيل مقتضيات القانون الأساسي المذكور وتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات يمكن تبويبها ضمن المحاور التالية:

1. تعيين مكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبا له.
2. النشر التلقائي للمعلومة على موقع الواب الخاص بالهيئة مع تطوير قاعدة بيانات الموقع.
3. الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة.
4. المشاركة في دورات تكوينية في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة.
5. تنظيم الأرشيف الخاصّ بالهيئة ودعمه بالموارد البشرية اللازمة.

في ذات السياق، حرصت الهيئة على تنظيم ندوتها السنوية لسنة 2021 حول موضوع " **نشر التقارير الرقابية** " وذلك بمناسبة مرور سنة على صدور الأمر حكومي عدد 375 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلّق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها.

I. تعيين مكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه:

حرصت الهيئة العليا على إنشاء خلية نفاذ إلى المعلومة بموجب مقرر تعيين مكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائب له أصدره رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بتاريخ 01 أفريل 2021 (ملحق عدد 1 و2)، وقد تمّ تحيين المقرّر هذا بخصوص خطّة نائب المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بتاريخ 08 أفريل 2022 (ملحق عدد 3).

II. النشر التلقائي للمعلومة عبر موقع الهيئة:

عملت الهيئة عـــلى تحسين وتطوير موقع الواب الرسمي الخاصّ بها من أجل نشـــر وتحيين المعلومات والمعطيات الخاصّة بها ووضعها على ذمّة العموم في شكل قابل للاستعمال وذلك من خلال نشر:

1. التقارير السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية:

توّلت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية نشـــر التقارير السنوية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021 في صيغة (PDF) قابلة للتحميل.

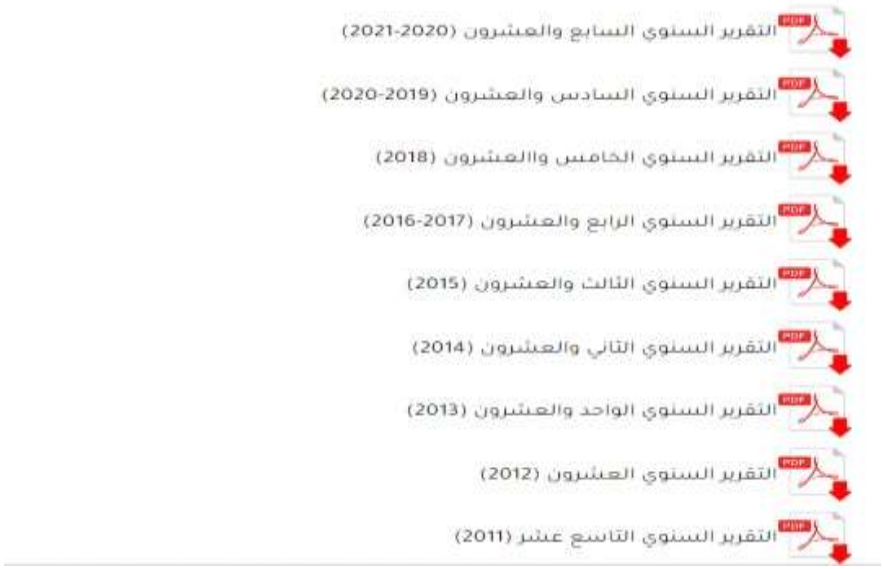

2. الدراسات والأدلة:

تولّت الهيئة نشـــــــر جميع الدراســات والأدلة التي أصـدرتها خلال الســنوات الأخيرة من عملها والتي تتمثّل بالخصوص فيما يلي:

- " دليل الممارسات الناجحة في نشر التقارير الرقابية " بمناسبة انعقاد الندوة السنوي للهيئة في يوم 29 جوان 2021.
- الدليل المنهجي للمتفقّد الإداري والمالي في تونس.
- دليل الممارسات الفضلى من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات والمنشآت العمومية (باللغة الفرنسية).
- دراسة خصوصية تهمّ العشرة أخطاء أكثر شيوعا في مجال التصرّف العمومي.
- دليل المتصرف العمومي من أجل إجتناب أخطاء التصرّف.

3. نشر النصوص القانونية والترتيبية المنظّمة لنشاطها

4. المهام الموكولة إلى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وتنظيمها الهيكلي وعنوانها

5. تطوّر الميزانية المرصودة للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2021 وتفصيلها

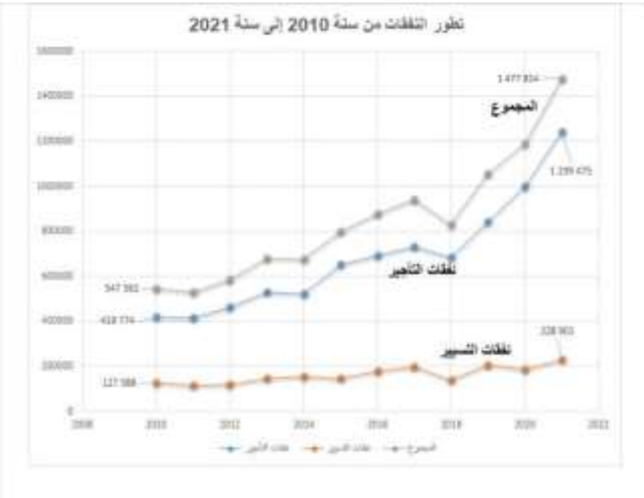

تطور النفقات من سنة 2010 إلى سنة 2021

السنة	نفقات التأجير: الأعوان القارين – المبلغ	الأعوان القارين – نسبة التطور السنوية	الأعوان المتعاقدين – المبلغ	الأعوان المتعاقدين – نسبة التطور السنوية	نفقات التسيير – المبلغ	نفقات التسيير – نسبة التطور السنوية	نفقات التدخلات – المبلغ	نفقات التدخلات – نسبة التطور السنوية	المجموع – المبلغ	المجموع – نسبة التطور السنوية
2010	413 640		6 134		127 588				547 362	
2011	410 393	-%0,81	3 976	-%35,18	114 954	-%9,90			529 323	-%3,31
2012	444 671	%8,28	10 961	%175,69	120 780	%5,07			584 412	%10,43
2013	520 199	%16,70			146 019	%20,90	4 000		670 218	%16,09
2014	505 748	-%3,68	13 350		155 897	%6,76			677 001	-%0,18
2015	625 051	%22,47	28 490	%130,63	146 464	-%6,05			798 011	%17,87
2016	667 387	%7,12	22 781	-%20,06	176 175	%20,29	11 500		877 843	%10,00
2017	702 927	%5,33	27 243	%19,59	199 007	%12,96	10 400	-%9,57	939 577	%7,03
2018	683 [illegible]	-%2,86	60 996	%[illegible]	137 398	-%30,96	9 200	-%11,54	831 026	-%11,55
2019	795 644	%23,66	44 994	%9,75	204 100	%48,56	9 850	%7,07	1 054 596	%26,90
2020	945 438	%18,83	56 547	%25,68	187 546	-%8,12			1 189 527	%12,79
2021	1 188 488	%25,71	50 077	-%9,85	225 901	%21,05	5 420		1 477 814	%24,24

(الوحدة: الدينار التونسي)

6. المعلومات المتعلّقة بنشاطها في مجال تنسيق برامج التدخّل ومتابعة نتائج التقارير الرقابية

7. المعطيات الإحصائية الخاصة بنشاطها

8. فضاء النفاذ إلى المعلومة:

يتضمّن هـذا الفضاء النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بقانون النفاذ إلى المعلومة كما يتضمّن أيضا:

- أنموذج من مطلب النفاذ إلى المعلومة.
- أنموذج من مطلب تظلّم.
- بيانات تخصّ المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.
- التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة.

III. الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة:

تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بعنوان سـنة 2021 الردّ على 03 مطالب للنفاذ إلى المعلومة وردت عبر البريد الإلكتروني ومكتب الضبط كما يبيّنها الجدول التالي:

عدد المطالب	طريقة ورود المطلب		طالب المعلومة		الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة			مطلب النفاذ إلى المعلومة	
	مكتب الضبط	البريد الإلكتروني	شخص طبيعي	شخص معنوي	عين على المكان	نسخة ورقية	نسخة إلكترونيةٌ	موضوع المطلب	مآل المطلب
01		مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّم به السيد (م.ر.ت) مسجّل تحت عدد 281 بتاريخ 14 سبتمبر2021	*				*	القيمة المالية للميزانية التكميلية الموظّفة على الزيادة الناتجة عن توحيد ساعات العمل التي جاءت بالمذكرة عدد 71 الصادرة عن الوكالة التونسية للتكوين المهني بتاريخ 02 جويلية 2021	تمّ الردّ على مطلب المعني بالأمر بمقتضى مراسلة عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 06 أكتوبر 2021
02		مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّم به السيد ج.ج مسجّل تحت عدد 282 بتاريخ 14 سبتمبر 2021	*				*	التبعات المالية على الميزانية لسنة 2021 و2022 وتحديدا الزيادة في قيمة كتلة الأجور (الساعات الإضافية) الناجمة عن تفعيل الاتفاق بين وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني والجامعة العامة للتكوين المهني والتشغيل بخصوص النقطة الثانية بمحضر الاتفاق المتعلّقة بتخفيض ساعات العمل المستوجبة لفئة من أعوان التكوين دون سواهم	تمّ الردّ على مطلب المعني بالأمر بمقتضى مراسلة عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 06 أكتوبر 2021
03	مطلب نفاذ صادر عن رئيس مرصد رقابة مسجّل تحت عدد 322 بتاريخ 08 أكتوبر 2021			*		*		التقرير النهائي للتفقّد حول بعض أوجه التصرّف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق الصادر عن هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في شهر ماي من سنة 2014	تمّ الردّ على مطلب النفاذ بمقتضى المراسلة عدد 2021/304 بتاريخ 19 أكتوبر 2021

IV. المشاركة في دورات تكوينية في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة:

شارك كل من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه في ورشة تدريبية نظّمتها هيئة النفاذ إلى المعلومة بالتعاون والشراكة مع مجلس أوروبا وذلك أيام 07 و08 ديسمبر 2021 بالعاصمة حول موضوع " **الحقّ في النفاذ إلى المعلومة**".

V. تنظيم الأرشيف الخاصّ بالهيئة:

تزخر الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بأرشيف هام وقيم يعود تاريخ بعض الوثائق إلى أوائل التسعينات عند تأسيس الهيئة ويتكون هذا الأرشيف أساسا من تقارير رقابية أنجزتها هياكل الرقابة العامة، بالإضافة إلى تقارير تفقّد وتقارير نشاط التفقديات الوزارية ووثائق وملفات إدارية تهمّ الجوانب الإدارية والمالية للهيئة منذ تأسيسها سنة 1993.

وتطبيقا لأحكام القانون عدد 95 لسنة 1988 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت1988 المتعلق بالأرشيف والأمر عدد 1981 لسنة 1988 المؤرخ في13 ديسمبر 1988 المتعلّق بضبط شروط وتراتيب التصرف في الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط وفرز وإتلاف الأرشيف وتحويل الأرشيف والاطلاع على الأرشيف العام، تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية القيام بمهمّة جرد وتنظيم الأرشيف وفقا للقوانين وللتراتيب الجاري بها العمل.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2021 مراسلة مؤسسة الأرشيف الوطني، قصد مساعدة الهيئة على تنظيم أرشيفها وتولّت مؤسسة الأرشيف الوطني مشكورة توفير إطارين من إطاراتها تولّيا عملية جرد وحصر لعدد كبير من الوثائق والملفات الإدارية التقارير الرقابية المتوفّرة بالهيئة وترحيل عدد هام من حافظات الأرشيف إلى مؤسسة الأرشيف الوطني على أن يتم في مرحلة لاحقة إلحاق إطار متخصّص مكلّف بالإشراف على الأرشيف بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لمواصلة المتصلة بتنظيم الأرشيف.

❖ تنظيم الملتقى الوطني للهيئة حول موضوع نشر التقارير الرقابية:

تزامن تنظيم الندوة السنوية للهيئة العليا للرّقابة الإدارية والمالية لسنة 2021 مع مرور سنة على صدور الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلّق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها.

ونظرا للأهمية القصوى التي توليها الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لتطبيق مقتضيات هذا الأمر الحكومي لما له من أثر عميق على تثمين عمل مختلف الهيئات الرقابيّة وتكريس مقتضيات الشفافية والمساءلة على مستوى عمل الهياكل العمومية وما يطرحه من متطلبات لتجسيده على أرض الواقع، تمّ تنظيم هذه الندوة تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية تحت عنوان " نشر التقارير الرّقابيّة: دعامة لتكريس الشفافية والمساءلة".

وتندرج عملية نشـــر التقارير الرقابية في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة التي توجب أحكام الفصل 6 منه النشـــــر بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال لتقارير الهيئات الرّقابية طبقا للمعايير المهنية الدولية.

كما يتنزل تنظيم هذه الندوة في إطار تحقيق الالتزام المحمول على الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بالتنسيق مع مختلف الهياكل الرقابية في إطار التعهد الثاني لخطة العمل الرابعة لشرـــاكة الحكومة المفتوحة والمتعلّق بتعزيز الشـــفافية والمساءلة فيما يخصّ التقارير الرقابية والذي يهدف إلى نشر التقارير الرقابية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 ووضع منظومة الكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير.

وتلتزم هيئات الرقابة والمتابعة وفقا لأحكام الفصـــلين الأوّل والثاني من الأمر الحكومي عدد 375 لســـنة 2020 المذكور أعلاه نشرـ تقارير تأليفية ســنوية تتضـمّن نتائج أعمالها يتمّ إعدادها وفقا للمعايير المهنية الدولية المعمول بها في مجال الرقابة وذلك في آجال محددة.

في المقابل ضبط الفصل الثالث من الأمر الحكومي المشار إليه أعلاه، المبادئ والمقتضيات التي يتعيّن احترامها عند نشرـ التقارير الرقابية والمتصـلة خاصّـة بمقتضـيات الأمن العام والدفاع الوطني والعلاقات الدولية وحماية المعطيات الشخصية والاستراتيجية الخاصّة بالمنشآت والهياكل العمومية التي تنشط في قطاعات ومجالات تنافسية.

وتســعى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية من خلال تنظيمها لهذه الندوة إلى نشرـ الوعي بأهمية نشرـ التقارير الرقابية في تكريس مبدأي الشفافية والمساءلة وتوضيح الضوابط والمتطلبات المهنية التي يتعين مراعاتها من قبل الهيئات الرقابية أثناء عملية النشرـ من أجل حسـن تبليغ مخرجات أعمالها وفقا للمعايير المهنية الدولية المعمول بها مع الاســتئناس بالتجارب المقارنة الناجحة في هذا المجال.

وتوجه اهتمام الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في هذا الإطار إلى كافة ممثّلي الهيئات الرقابية وإلى بقية الأطراف ذات العلاقة بمسألة نشر التقارير من ممثلي هياكل التصـرّف ونوّاب الشعب والإعلاميين وممثلي منظمات المجتمع المدني، من خلال برنامج يهدف للتعريف بالمعايير الدولية والتجارب المقارنة الناجحة في هذا المجال وإلى بيان واقع التجربة الوطنية في نشرـــ التقارير الرقابية والتحديات المطروحة وتعميق النقاش حول الضـــوابط والمتطلبات التي يتعيّن أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية النشر.

كما تولّت الهيئة بهذه المناسبة، وفي إطار حرصها على توفير الأدلّة والوثائق المرجعية التي تساهم في دعم قدرات المراقبين العموميين وتثمين مخرجات أعمالهم، إصدار وثيقة مرجعية تحت عنوان "الممارسات الجيّدة لنشر التقارير الرقابية" تتناول بالأساس المفاهيم الأساسية المتصلة بعملية النشر والإطار القانوني والترتيبي المنظم لها والمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال وأفضل الطرق للتواصل الإعلامي بشأن مخرجات التقارير الرقابية مع بيان الضوابط التي تحكم عملية النشر وحوصلة للتجربة الوطنية في هذا الخصوص.

التوصيات:

تميّزت مختلف جلسات الندوة السنوية للهيئة لسنة 2021 بثراء المداخلات وبعمق النقاشات وأهمية التصوّرات والمقترحات بهدف إنجاح عملية نشر التقارير الرقابية وتكريسها على أرض الواقع. وقد خلصت مختلف الأشغال إلى جملة من المقترحات والتوصيات يذكر منها خاصة ما يلي:

على مستوى الجلسة الافتتاحية:

- أهمية نشر التقارير الرقابية وتكريس مبدأي الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة.
- أهمية الإفصاح على نتائج الأعمال الرقابية وأثرها على ترشيد التصرف العمومي ومكافحة الفساد.
- ضرورة تطوير أساليب ومناهج العمل الرقابي وفقا للمعايير الدولية بما في ذلك صياغة ونشر التقارير الرقابية.
- استعجال تطبيق النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بنشر التقارير الرقابية.
- ضرورة إرساء منظومة ضمان جودة العمل الرقابي والتي تشمل بالخصوص صياغة ونشر التقارير الرقابية.
- تثمين تجربة محكمة المحاسبات في نشر التقارير الرقابية والاستئناس بها.
- وجوب احترام ضوابط ومقتضيات صياغة ونشر التقارير الرقابية وفقا للمعايير الدولية وللممارسات الفضلى في هذا المجال.
- التأكيد على أهمية متابعة مخرجات التقارير الرقابية.

على مستوى الجلسة الأولى: المعايير الدولية والتجارب المقارنة في نشر تقارير الرقابة

- التأكيد على أهمية انخراط الجمهورية التونسية في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة ضمن الممارسات الفعلية.
- التأكيد على وجوب إعداد دليل إجراءات يعنى بنشر التقارير الرقابية.
- ضرورة العمل على إرساء منصة الكترونية وقاعدة بيانات بما يسمح بتحقيق التبادل الالكتروني للتقارير الرقابية وحسن متابعة تنفيذ التوصيات.
- وجوب الاستئناس بالمعايير الدولية للرقابة الداخلية التي وضعها المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) خاصّة منها سلسلة المعايير 2400 المتعلقة بنشر نتائج التدقيق الداخلي.
- الاستئناس بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) خاصة منها المبدأين السابع والثامن المتعلقين بنشر التقارير الرقابية والتواصل حولها بمختلف الصيغ الممكنة.
- أهمية اختيار التوقيت المناسب لنشر التقارير الرقابية ووجوب عدم التأخير في عملية النشر لتحقيق النجاعة والفاعلية اللازمة لمخرجات هذه التقارير الرقابية.
- ضرورة المرور من حق الاطلاع والنفاذ إلى المعلومة إلى سياسة اتصالية شاملة ومتكاملة للهيئات الرقابية.

- شمول عملية النشر للبرامج الرقابية ولا فقط التقارير الرقابية.
- تحديد الشروط اللازمة لنشر التقارير الخصوصية لكي لا يتم حجب هذا الصنف من التقارير الرقابية.
- ضرورة الاستئناس ببعض التجارب الناجحة في مجال نشر التقارير الرقابية مثل تجارب التفقدية العامة للمالية بفرنسا (IGF) ومكتب التدقيق البريطاني (NAO) ومكتب المساءلة الأمريكي (GAO).

على مستوى الجلسة الثانية: التجربة التونسية في نشر التقارير الرقابية (الواقع والتحديات)

- أهمية الاستئناس بتجربة محكمة المحاسبات في نشر التقارير الرقابية نظرا للخبرة التي اكتسبتها المحكمة في هذا المجال من خلال ما يزيد عن 10 سنوات.
- ضرورة اعتماد مسار موثق من خلال أدلة إجراءات ومذكرات عمل لصياغة ونشر التقارير الرقابية.
- ضرورة اعتماد مخطط استراتيجي يتضمن سياسة اتصالية للهيئات الرقابية تمكن من تثمين مخرجات التقارير الرقابية.
- ضرورة اعتماد حلول مبتكرة لنشر التقارير الرقابية مع استعمال الوسائط الالكترونية والسمعية البصرية وغيرها من الوسائل الأخرى لتبليغ ونشر مخرجات أعمال الهيئات الرقابية.
- الاستئناس بتجربة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية فيما يتصل بدراسة واستغلال التقارير الرقابية ومتابعة تنفيذ الإصلاحات بهدف تأكيد نجاعة وفعالية العملية الرقابية بصفة عامة.
- ضرورة احترام مجموعة من الضوابط والمتطلبات الفنية عند صياغة التقارير الرقابية بهدف النشر مع التأكيد على النشر في صيغة تتسم بالوضوح والدقة وقابلة للفهم من قبل المواطن وكل الفئات المتلقية للتقرير الرقابي.
- العمل على تحديد أشكال التقارير الرقابية القابلة للنشر وذلك نظرا لاختلاف مهام الهيئات الرقابية (أبحاث، تقييم، رقابة معمقة، إبداء رأي حول القوائم المالية وبصفة عامة حول معطيات ذات صبغة مالية ...).
- ضرورة إحكام التواصل مع الأطراف ذات العلاقة بالتقارير الرقابية (المواطن، كافة السلط العمومية، هياكل التصرف ...) بهدف بلوغ الأهداف المرجوة من عملية النشر.
- ضرورة إحداث موقع واب خاص بالهيئات الرقابية لنشر تقاريرها والعمل على نشر تقارير الرقابة بمواقع خاصة بالهيئات الرقابية ولدى وزارات الاشراف القطاعي بهدف تعميم وتوسيع نطاق عملية النشر.

على مستوى الجلسة الثالثة: ضوابط ومقتضيات نشر التقارير الرقابية

- وجوب احترام المقتضيات القانونية والترتيبية المتصلة بالنفاذ إلى المعلومة فيما يتعلّق بنشر التقارير الرقابية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات الأمن العام والدفاع الوطني والعلاقات الدولية ولمتطلبات حماية المعطيات الشخصية وحماية المعطيات الاستراتيجية للمؤسسات الناشطة في قطاعات تنافسية.
- ضرورة الموازنة بين تكريس الشفافية والضوابط الخاصة ببعض المجالات:

- تصنيف الوثائق والمعطيات لدى المؤسسات والمنشآت العمومية بهدف تحديد المعطيات القابلة للنشـــر ضمن التقارير الرقابية خاصة فيما يتعلق بالمعطيات الاستراتيجية.
- وجوب معالجة بعض المعطيات الاستراتيجية والتجارية والاقتصادية للمؤسسات والمنشآت العمومية معالجة خصوصية قبل نشرها للعموم وتضمينها بالتقارير الرقابية.
- أهمية مخرجات التقارير الرقابية واستغلالها خاصة من قبل القضاء الجزائي وعدم تعارض نشر التقارير الرقابية مع مبدأ سرية التحقيق.
- ضرورة التقيد عند صياغة الملاحظات والتوصيات والمقترحات ضمن التقارير الرقابية بالعناصر التالية:

- ضرورة احترام مجموعة من الضوابط عند صياغة التقارير الرقابية بهدف جعلها "تقارير رقابية ذكية SMART" تتسم بالعناصر التالية:

الوضوح والدقة (Specific)

القابلية للقياس (Measurable)

الواقعية والقابلية للتحقق (Achievable)

الملائمة (Relevant)

التوقيت المناسب (Timeliness)

- ضرورة استغلال مخرجات التقارير الرقابية من أجل:
- المساءلة وتقييم الأداء
- متابعة تنفيذ الإصلاحات واقتراح مراجعة البرامج والسياسات
- إنجاز الدراسات والتكوين والأدلة والوثائق المرجعية

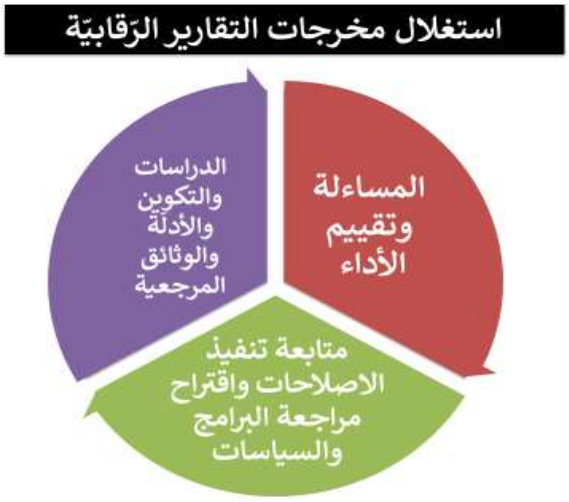

❖ إصدار الوثيقة المرجعية: " الممارسات الجيّدة لنشر التقارير الرّقابيّة "

بمناسبة مرور سنة على صدور الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرّخ في 29 جوان 2020 المتعلق بتنظيم عملية نشـــــر تقارير هيئات الرّقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها وتزامنا مع تنظيم ندوتها السـنوية تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية تحت عنوان " نشر التقارير الرّقابيّة دعامة لتكريس الشفافية والمساءلة"، تولّت الهيئة العليا للرّقابة الإدارية والمالية إصدار وثيقة مرجعية تحت عنوان " الممارسات الجيّدة لنشـــــر التقارير الرّقابيّة " وضعتها على ذمّة المراقبين العموميين وجميع الأطراف المعنية بالشأن الرقابي.

ويتنزّل إعداد هذه الوثيقة في إطار سعي الهيئة العليا للرّقابة الإدارية والمالية إلى المساهمة في نشر الوعي بأهميّة نشـــر التقارير الرّقابيّة في تنمية ثقافة المواطنة وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة على مستوى عمل الهياكل العمومية وكذلك في إطار سعيها إلى تثمين عمل المراقبين العموميين والحرص على ضمان تبليغ مخرجات المهمات الرقابية وحسن استغلالها من قبل المستعملين.

وتواصل الهيئة العليا للرّقابة الإدارية والمالية من خلال إصدار هذه الوثيقة، مواصلة جهودها التي شرعت فيها خلال الســـنوات الأخيرة وذلك بتوفير الأدلة والوثائق المرجعية وتدعيم قدرات المراقبين والرّفع من كفاءاتهم وتثمين جهودهم ومخرجات أعمالهم بما يساهم في تحسين أداء الهياكل العمومية ويحافظ على المال العمومي.

وقد تمثّلت هذه الجهود خاصة في إصدار " الدليل المنهجي للمتفقد الإداري والمالي في تونس " (2020) و" مدوّنة أخلاقيات المتفقد الإداري والمالي والفني في تونس " (2020) و" دليل الممارســـات الفضـــلى من أجل حوكمة رشيدة للمؤسسات والمنشآت العمومية " (2019) والدراسة الخصوصية حول " العشرة أخطاء الأكثر شيوعا في مجال التصرّف العمومي " (2018) و" دليل المتصرّف العمومي لاجتناب أخطاء التصرّف "(2017).

وتتضمّن هذه الوثيقة المرجعية أساسا أبرز المفاهيم الأساسيّة المتّصلة بالمجال الرّقابيّ والإطار القانوني والترتيبي لنشر ـ التقارير الرقابية وأهم المبادئ وخاصّـة الالتزامات والمعايير المهنية الدولية المعمول بها في خصـوص نشر ـ التقارير الرّقابيّة والتواصل الخاص مع الأطراف المتلقية للتقارير من أجل تثمين مخرجاتها.

كما تتطرّق هذه الوثيقة المرجعية إلى أهمّ المتطلبات والضوابط التي تحكم عملية نشـر التقارير الرّقابيّة فضلا عن حوصلة للتجربة التونسية في هذا المجال.